2015 عام الحسم من أجل عالم بلا أسلحة نووية

كتب جامشيد بارواه

برلين– يمثل عام 2015 ذكرى مرور 70 عاماً على تفجيرات القنبلة الذرية في هيروشيما وناجازاكي، ومن المنتظر أن يكون عام الحسم للتحرك نحو عالم بلا أسلحة نووية؛ فبينما هناك مؤشرات على تزايد قوة التحرك العالمي نحو حظر القنبلة الذرية، إلا أنه لا يمكن الاستهانة بمحاولات فتح باب جديد في سباق التسلح النووي، كما يتضح بالنظر الى التطورات التي وقعت في 2014.

تتمثل دلائل تنامي الوعي بالحاجة إلى القضاء على الأسلحة الذرية من خلال مساندة 155 حكومة– ما يزيد عن 80% من عدد أعضاء الأمم المتحدة– للبيان المشترك حول العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والذي كان على طاولة الجمعية العامة في أكتوبر 2014.

وينعكس تزايد اجماع البشرية كما أشار ديساكو إيكيدا رئيس سوكا جاكاي الدولية، أحد أشهر رواد مبادرة عالم بلا أسلحة نووية من خلال رؤية البيان المشترك والتي أكدت أنه "من مصلحة بقاء البشرية ألا تستخدم الأسلحة النووية على الإطلاق، تحت أية ظروف."

وقد صرح ممثلي حكومات 44 من بين 158 دولة شاركت في مؤتمر فيينا العالمي حول الأثر الإنساني للأسلحة النووية في 8– 9 ديسمبر أنه طالما أن هناك أسلحة نووية فإن خطر استخدامها أو سوء تقديرها أو الهوس أو الخطأ الفني أو البشري يظل أمراً واقعاً.

وتشمل الدول التي أبدت دعمها لمعاهدة الحظر في مؤتمر فيينا: النمسا وبنجلاديش والبرازيل وبوروندي وتشاد وكولومبيا والكونغو وكوستاريكا وكوبا والإكوادور ومصر والسلفادور وغانا وجواتيمالا وغينيا بيساو وهوليسي وإندونيسيا وجاميكا والأردن وكينيا وليبيا ومالاوي وماليزيا ومالي والمكسيك ومنغوليا ونيكاراجوا والفلبين وقطر وسان فنسنت وجرينادا وساموا والسنغال وجنوب إفريقا وسويسرا وتايلاند وتيمور الشرقية وتوجو وترنيداد وتوباجو وأوغندا والأوروجواي وفنزويلا واليمن وزامبيا وزيمبابوي.

وتأييدا لهذه المواقف فقد دعى البابا فرانسيس في رسالة إلى المؤتمر إلى منع الأسلحة النووية مرة واحدة وللأبد. وقد صرح لما يقرب من 1000 مشارك يمثلون 158 دولة وأكثر من 200 منظمة مجتمع مدني أن "عالم بلا أسلحة نووية هو هدف تتقاسمه جميع الدول ويؤكد عليه زعماء العالم بالإضافة إلى طموح ملايين الرجال والنساء ومستقبل الأسرة البشرية وبقاءها يتعلق بالتحرك إلى ما وراء هذا المثل وضمان أن يصبح واقعاً.

كان مؤتمر فيينا هو الثالث بعد تجمع أوسلو (النرويج) في 2013 ونياريت (المكسيك) في مطلع 2014. وعلى عكس المؤتمرات السابقة فقد شاركت الولايات المتحدة وبريطانيا (اثنين من بين الأعضاء الخمس في النادي النووي مع فرنسا وروسيا والصين. وبالإضافة إلى ذلك فقد حضر الاجتماع ممثل غير رسمي من الصين. كما حضر في فيينا دولتين لديهما سلاح نووي هما الهند وباكستان واللتان شاركتا في الاجتماعين السابقين.

ورداً على مطالبة 44 دولة بحظر القنابل فقد قدمت النمسا "التعهد النمساوي" والذي تعهدت بمقتضاه بالعمل على "رأب الفجوة القانونية لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها" وتعهدت "بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق هذا الهدف".

وفي إشارة ثناء على التعهد النمساوي فقد حدد اتحاد مكافحة الأسلحة ومقره واشنطن مدير النمسا لمكافحة الأسلحة ومنع الانتشار وسفير نزع التسلح ألكساندر كيمنت "رجل مكافحة الأسلحة لعام 2014". وأعلن اتحاد مكافحة الأسلحة في 8 يناير أن كيمنت حصل على أعلى عدد أصوات في استطلاع عبر الإنترنت.

وقد صرح دالي ج. كمبال المدير التنفيذي لاتحاد مكافحة الأسلحة قائلاً "يستحق السفير كيمنت هذا التقدير الهائل لجعله المؤتمر الثالث للأثر الإنساني للأسلحة النووية المؤتمر الأكثر توقعاً وشمولية".

وأضاف كمبال أن غالبية الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سوف تتوقع مؤتمر المراجعة القادم في مايو من أجل بحث استنتاجات ونتائج مؤتمر فيينا وحث الدول التي تمتلك أسلحة نووية في العالم على إحراز تقدم أكبر في التزاماتها بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، المادة (6).

تلزم المادة السادسة الدول التي تمتلك أسلحة نووية بـ "السعي إلى مفاوضات وحسن نية للتوصل إلى إجراءات فعالة بشأن إيقاف سباق الأسلحة النووية في أي تاريخ مبكر ونزع الأسلحة النووية والعمل على معاهدة نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة".

وزير خارجية الاتحاد الأوروبي العضو في مجلس PNND.
أحد التطورات الهامة الأخرى التي عززت من حركة عالم بلا أسلحة نووية كانت ترشيح وزير الخارجية الإيطالي فردريكا موجريني ليكون ممثل الاتحاد الأوروبي السامي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية ليحل محل كاترين آشتون.

وقد أدى موجريني دوراً بارزاً في PNND (برلمانيون من أجل منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح). ليعتمد عدد من المبادرات التي قادها عضو PNND والتي تشمل إعلان البرلمانيين مساندتهم لمعاهدة منع الأسلحة النووية والبيان البرلماني المشترك لشرق أوسط خالي من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل.

تحدثت في الكثير من فعاليات PNND وقادت مبادرات في البرلمان الإيطالي من بينها قرار اعتمد بالإجماع في يونيو 2009 دعماً لاقتراح الأمين العام للأمم المتحدة من 5 نقاط لنزع الأسلحة النووية. (اقرأ: البرلمان الإيطالي يعتمد قرار نزع التسلح).

كانت موجريني عضو في PNND منذ أصبحت لأول مرة عضو في البرلمان الإيطالي في 2008 وعملت لدى مجلس PNND منذ 2010 كما أصبحت عضواً في شبكة القيادة الأوروبية لنزع السلاح النووي متعدد الأطراف ومنع الانتشار، وفي مجموعة CTBT للأشخاص البارزين.

عملت PNND أيضاً مع زوجها ماتيو ريبيساني في دورها كأحد منظمي مؤتمرات قمة نوبل للسلام- خاصة وضع برنامج فعال لنزع الأسلحة النووية لعرضه في مؤتمرات القمة وللتعاون بين الفائزين بجائزة نوبل للسلام في نزع الأسلحة النووية (اقرأ: البرلمانيين والحاصلين على جائزة نوبل يعملون على التقدم في القضاء على الأسلحة النووية).

وبينما هذا التحرك ومثله من التحركات يوضح أسباب التفاؤل الكبير من أن تكون 2015 أحد الإنجازات على طريق عالم بلا أسلحة نووية إلا أن التوترات في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن أكورانيا دفعت إلى مباحثات حول استمرار ملائمة "الردع النووي".

ذكرت "سبوتنيك" في 17 ديسمبر أن الزعيم السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف لا يزال يعتبر أن الترسانات النووية عاملاً أساسياً للأمن العالمي. ومثل هذه الأسلحة المدمرة كان يجب منعها من الوقوع في أيدي المتطرفين بأية تكاليف وفقاً لما ذكره في مقابلة مع قناة روسيا اليوم.

صرح جورباتشوف قائلاً "أن لا أتفق مع من يدعون أن التهديد النووي لم يعد رادعاً بعد، فنحن أصبحنا الآن أكثر إدراكاً لما يمكن أن تفعله الأسلحة النووية والقوى النووية".

وقد ذكر جورباتشوف صاروخ روسيا الباليستي العابر للقارات (R-36M) (SS-18 Satan) والذي قال أن له قوة انفجارية تعادل "100 انفجار مثل تشيرنوبل" كمثال على سبب أن الأسلحة النووية لا تزال عاملاً حاسماً في الأمن الدولي. وأكد أنه يجب منع هذا النوع من الأسلحة المدمرة من الوقوع في أيدي المتطرفين مهما كانت التكلفة.

وفي مطلع ديسمبر أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أهمية الاحتفاظ بقدرة الردع النووي بسبب تزايد عدد التهديدات الأمنية.

وكأحد إجراءاته الأخيرة في 2014 وقع الرئيس بوتين في 26 ديسمبر ميثاق روسيا العسكري الجديد. ومن حيث المبدأ فإنه يتم تحديث الميثاق الذي يعتبر بياناً رسمياً بشأن الدفاع الوطني وإعلانه. وقد كان إصداره السابق قائماً منذ فبراير 2010.

وصرح ديمتري ترينين في خطاب إلى ناشيونال إنترست في 31 ديسمبر: "في سباق نحو نشر النفط كان هناك تنبؤات ضبابية فقد اقترح أحدهم أنه يمكن للولايات المتحدة وحلفاء الناتو التابعين لها أن يعتبروا رسمياً أن روسيا خصم محتمل. أحد الأسباب الأخرى طبقاً لملاحظات أحد كبار اللواءات توقع أن تعتمد روسيا مفهوم القذف النووي الوقائي. ولم تجد أي من هذه الأقوال طريقها إلى المستند المنشور، ورغم ذلك فإن هذا الميثاق يعكس بشكل صادق التغير البحري الذي وقع في سياسة روسيا الخارجية ومواقفها الأمنية والدفاعية في 2014. -IDN] InDepthNews – 9 يناير 2015].